

# جهود إطلاق مسار إصلاح سياسي في الأردن تصطدم بالعشائر

## مطالبات لحكومة الخصاونة بإصلاحات حقيقية لا شكلية

أعاد حديث العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني مؤخرا عن ضرورة إطلاق ورشة إصلاح حقيقية الأمل لدى القوى المدنية بقانون انتخابي يعزز الحياة الحزبية التي تشهدها تصحرا في السنوات الأخيرة، بيد أن تصريحات لبعض القوى والشخصيات على غرار رئيس مجلس الأعيان، أثارت شكوكا في طبيعة الإصلاح المراد القيام به.

وقال العاهل الأردني "انطلاقا من حرصنا على تراثنا، وإيماننا بضرورة التطوير المستمر لتعزيز المشاركة السياسية وزيادة مشاركة الأحزاب والشباب في البرلمان، لا بد من النظر بالقوانين الناظمة للحياة السياسية، كقانون الانتخاب وقانون الأحزاب وقانون الإدارة المحلية، والسعي المستمر لمواصلة مسيرة التنمية السياسية، فهدفنا منذ سنوات طويلة هو الوصول إلى حياة حزبية برامجية راسخة، تمثل فكر الأردنيين وانتماءاتهم، وتحمل همومهم وقضاياهم الوطنية الجامعة، وتعمل من أجل تحقيق تطلعاتهم عبر إيصال صوتها وممثليها إلى قبة البرلمان".

وعبرت الانتخابات التشريعية التي جرت في نوفمبر الماضي عمق الإخلالات في القانون الانتخابي الحالي الذي يعطي أفضلية للعشائر على حساب باقي المكونات، فكان أن أقر برلمانا عشائريا، وحضروا شكليا للقوى الحزبية والسياسية، رغم مشاركتها غير المسبوقة من حيث عدد المرشحين.

وعقب الحصيلة الهزيلة للأحزاب تعالت الأصوات المطالبة بضرورة تحقيق إصلاح سياسي حقيقي في المملكة ينطلق من تغيير قانون الانتخابات، الذي لا تنحصر عيوبه وفق منابغ في الحفاظ على تفوق عشائري، بل أيضا هو ينزع نحو دعم إرادات فردية لا تملك أي رؤى أو برامج حقيقية تمس مصالح المواطنين.

ويرى مراقبون أن حديث الملك عبدالله، يعكس إدراكا منه بضرورة تصويب المسار في المملكة، وإعادة الزخم للحياة السياسية الراكدة، لاسيما وأنها تدخل مؤتيتها الثانية، لكن الأمر ليس بالسهولة المرجوة فهناك قوى من مصلحتها الحفاظ على الوضع الراهن وستحاول جاهدة مقاومة أي إصلاح، قد يهدد مكاسبها.

وقال رئيس مجلس الأعيان فيصل الفايز "يجب وضع قانون انتخاب يتناسب مع ثقافة المجتمع الأردني. وأجدد بالقول ثقافتنا لا تزال ثقافة عشائرية، وإذا نظرنا إلى مجلس النواب الحالي كل النواب انتخبوا وفق أسس

وقال رئيس مجلس الأعيان إن "الدولة الأردنية لم تكن يوما ضد الأحزاب والحياة الحزبية، لكن لا بد أن نؤكد أن ثقافتنا لا تزال ثقافة عشائرية وأن العشيرة هي أهم مكون للمجتمع الأردني".

وشدد الفايز خلال حديث تلفزيوني على ضرورة تعديل قانون الانتخاب الحالي، لافتا إلى أنه تم عقد اجتماع بين السلطات الثلاث لتدارس الدلالات العميقة التي وردت في المقابلة الشاملة التي أجراها الملك عبدالله الثاني والتي ركزت في مضامينها على الإصلاح السياسي.

وكان الملك عبدالله أكد في مقابله مع وكالة الأنباء الأردنية، على ضرورة إعادة النظر في القوانين المتعلقة بالحياة السياسية، كقوانين الانتخاب والأحزاب والإدارة المحلية، مشددا على ضرورة إشراك الشباب الذين يشكلون الشريحة الأكبر في المجتمع الأردني.



### حان وقت إطلاق معركة الإصلاح السياسي

إلى مجلس الوزراء بعد إقرار التعديلات عليه في اللجنة الوزارية، ومن ثم إلى مجلس النواب خلال الدورة الحالية. وبخصوص قانون الانتخاب، أوضح الفايز أنه بحاجة إلى مناقشات واسعة مع الجهات المعنية، بما في ذلك مجلس النواب باعتباره شريكا أساسيا في ذلك. وأكد الوزير الأردني على أن فتح النقاش حول قانون الانتخاب سيشهد عملا مكثفا للوصول إلى توافقات بشأنه مع كل الأطراف المعنية، فيما سيكون قانون الأحزاب ضمن المراجعة بعد ذلك.

وكان لقاء جمع مؤخرا بين رئيس الوزراء ورئيسي الأعيان والنواب، لبحث قوانين الانتخاب والأحزاب والإدارة المحلية، وسط حديث عن توجه لإطلاق حوار شامل يجمع كل الأطياف والكتل النيابية والأحزاب لبحث الإصلاحات السياسية.

في المستقبل لا يرشح إن لم يكن على قائمة حزبية، وليس قوائم عادية". وأوضح المعشر في تصريحات لصحف محلية أن السلطة التنفيذية إن أردت تطبيق رؤى الملك، يجب أن تتعد عن القول إن الأردن جاهز للحياة الحزبية، خاصة وأنه كان في المملكة حياة حزبية منذ 70 عاما، معربا عن أمله أن تسعى الحكومة إلى تطبيق ما جاء في الأوراق النقاشية، بشكل جدي بما يؤدي فعليا إلى حياة حزبية عملا وليس قولاً.

وأعلن وزير الشؤون السياسية والبرلمانية، موسى المعايطة، في وقت سابق بأن الحكومة التي يقودها القادم من الديوان الملكي بشر الخصاونة ستمتد التشريعات الناظمة للحياة السياسية أولوية في عملها في المرحلة المقبلة. وأوضح أن قانون الإدارة المحلية بات في مراحل متقدمة وسيصار إلى إرساله

حزب جبهة العمل الإسلامي الزراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين والذي يشهد هو الآخر تراجعا دراماتيكا على مستوى التأثير في الشارع، وهو ما ترجم في انحسار حضوره البرلماني إلى الثلث.

ويقول سياسيون أردنيون إن الملك عبدالله الثاني يبدو مصمما هذه المرة للسعي في تحقيق إصلاحات سياسية لكن السؤال يبقى، إلى أي مدى ستذهب الحكومة في ذلك؟

وقال رئيس الوزراء الأسبق ومؤسس التيار المدني مروان المعشر، مؤخرا "الأسف حتى الآن الحديث يدور على تطوير في جزئيات لم ترق إلى ما يطمح له الملك، تحديدا في التأسيس لحياة حزبية، يكون من ضمن أهم شروطه قانون انتخاب مبني على الترشيح الحزبي وليس الفردي، وأي مرشح لمجلس النواب

عشائرية، وأنا وحسب رأي الشخصي مع أن يكون عدد أعضاء مجلس النواب 100 نائب".

والفايز الذي ينتمي إلى قبيلة بني صخر العريضة، سبق وأن تولى رئاسة مجلس النواب، ويعتبر الرجل أحد أبرز المدافعين عن الدور العشائري في المملكة، وكان من بين الذين تصدوا لجملة من القرارات التي عدت مسا بالعشيرة وأخرها تلك المتعلقة بسحب السلاح.

ويعتبر البعض أن العقبات أمام تحقيق أي إصلاح فعلي في الأردن لا تنحصر فقط في ممانعة القوى العشائرية التي ترفض المس بأي مكتسبات لها، بل أيضا في غياب قوى حزبية وسياسية فاعلة في المشهد الأردني.

ورغم وجود أكثر من خمسين حزبا في المملكة، بيد أن معظمها ليس له أي حضور وازن على الساحة السياسية، باستثناء



فيصل الفايز  
قانون الانتخاب يجب أن يتناسب مع ثقافة المجتمع الأردني

## التطبيع يفسح المجال لإسرائيل للاستثمار في السودان

للزراعين بزراعة المزيد من المحاصيل مع تأثير أقل على البيئة".

وأشارت الصحفية في هذا الصدد إلى "أن الوفد الإسرائيلي اقترح أن ترسل الحكومة بعثة إلى السودان، للتحقيق في منتجات الألبان في البلاد، من أجل تحديد الطرق الممكنة لزيادة إنتاج الحليب وتقديم التدريب والمشورة لإنتاج الحليب في المناطق القاحلة، من خلال تغيير أنسب تربية الأبقار".

ولفتت إلى أن الجانبين ناقشا عددا من المشاريع الاقتصادية المشتركة الأخرى، خلال الاجتماعات، مع التركيز على مجالات المياه والزراعة والطاقة المتجددة والصحة والطيران، بما في ذلك بناء مرافق تحلية المياه والطاقة المتجددة. وقالت الصحفية "يعتزم السودانيون إرسال وفد من رجال الأعمال إلى إسرائيل في المستقبل القريب، للتعرف على المشاريع المختلفة عن كنف وبحث تعزيز التعاون وإلغاء قانون المقاطعة ضد إسرائيل وتعديل القانون الذي ينص على حبس المهاجرين السودانيين، بما في ذلك أولئك الموجودين في إسرائيل، الذين عادوا إلى بلادهم".

وشهدت العلاقات بين السودان وإسرائيل اختراقا، من المقرر أن يترجم إلى تطبيع فعلي وكامل خلال الأشهر القليلة المقبلة في واشنطن.

ويسعى السودان لاستثمار علاقته بإسرائيل لتحقيق جملة من المكاسب السياسية والاقتصادية، لاسيما بعد قرار شطبه من اللائحة الأميركية للدول الداعمة للإرهاب.

الخرطوم - عرض وزير المخابرات الإسرائيلي إيلي كوهين على المسؤولين في السلطة الانتقالية، تنفيذ شركات إسرائيلية مشاريع استثمارية في السودان، وذلك خلال زيارته الأخيرة إلى الخرطوم.

وقالت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية الثلاثاء، إن "السودان سيرسل قريبا وفدا من رجال الأعمال لتعميق التعاون، وتبدي العديد من الدول رغبة في الاستثمار في السودان العائد بقوة إلى المنظومة الدولية بعد عقود من المقاطعة".

وكان كوهين قد زار الخرطوم الأسبوع الماضي، في أول زيارة لوزير إسرائيلي إلى السودان. وكشفت معاريف أنه "تقرر خلال الزيارة إلى العاصمة الخرطوم، التعاون بين البلدين في مشروعات جزئية في مجالات الطاقة المتجددة والزراعة والصحة والطيران".

واستدرجت "سيتم تنفيذ هذه المشاريع من قبل قطاع الأعمال".

وقالت الصحفية "على سبيل المثال، أعلنت شركة الأسمدة الإسرائيلية، التي تعتبر شركة أسمدة عالمية، عن استعدادها للنظر في تمويل إنشاء مصنع في السودان، لإنتاج الأسمدة المناسبة للمناطق الجافة".

وأضافت "خلال الزيارة أوضح الوزير كوهين للسودانيين أن شركات الأسمدة الإسرائيلية، التي تتبع منتجاتها في أكثر من 100 دولة حول العالم، تشتهر بالإنتاج الأكثر أمانا وكفاءة في السوق، وأن منتجاتها تسمح

ملتزمون بوحدة الدم السوري وتعمل على إنهاء حالة التوتر التي تخلقها قوات النظام السوري، وكبادرة حسن نية حفاظا على وحدة التراب والأرض السورية وحفظ دماء السوريين، فإننا نؤكد عودة الحياة الطبيعية والسماح بدخول كافة المواد إلى مناطق تواجد قوات النظام السوري في مدينتي القامشلي والحسكة".



غسان خليل  
الحصار الذي تفرضه قسد على بعض الأحياء في القامشلي بدأ فكه

ولتزمون بوحدة الدم السوري وتعمل على إنهاء حالة التوتر التي تخلقها قوات النظام السوري، وكبادرة حسن نية حفاظا على وحدة التراب والأرض السورية وحفظ دماء السوريين، فإننا نؤكد عودة الحياة الطبيعية والسماح بدخول كافة المواد إلى مناطق تواجد قوات النظام السوري في مدينتي القامشلي والحسكة".

وقال خليل "الأسف حتى الآن الحديث يدور على تطوير في جزئيات لم ترق إلى ما يطمح له الملك، تحديدا في التأسيس لحياة حزبية، يكون من ضمن أهم شروطه قانون انتخاب مبني على الترشيح الحزبي وليس الفردي، وأي مرشح لمجلس النواب

## روسيا القلقة من توجهات إدارة بايدن في سوريا تتحرك لنزع فتيل توتر بين الأكراد والأسد

قتيل توتر لو تفجر لادى إلى خلط الأوراق في المنطقة.

وقال محافظ الحسكة، اللواء غسان خليل، في تصريح صحافي الثلاثاء "بدأ فك الحصار الذي تفرضه ميليشيا 'قسد' عن بعض الأحياء في مدينة القامشلي، ومنتظر خلال الساعات القادمة فكه عن مدينة الحسكة وباقي مناطق القامشلي ودخول الوقود والطحين".

من جهتها أعلنت قوات الأمن الداخلي الكردية "الأسايش" في بيان لها أنه تم فك الحصار عن مناطق تواجد النظام السوري في مدينتي القامشلي والحسكة، والسماح بدخول كافة المواد الأساسية إليها.

وذكر سكان في مدينة القامشلي "أن قوات الأسايش أزلت الحواجز التي وضعتها في وسط مدينة القامشلي وحيا طي وحكو وسمحت بدخول وخروج السيارات.

وقالت القيادة العامة لقوى الأمن الداخلي التابعة لـ"قسد" في بيانها إنه "التزاما بالحفاظ على دماء السوريين، أطلقت بادرة حسن نية لتخفيف التوتر الذي تسببه القوات التابعة لحكومة دمشق في مدينتي القامشلي والحسكة في شمال وشرق سوريا".

وأضاف البيان "شهدت مدينتا القامشلي والحسكة خلال الفترة الماضية حالات توتر أمني خلقتها قوات النظام السوري، في محاولة لضرب الاستقرار في مناطقنا الذي نتج عن التآخي بين كافة المكونات".

وأوضح "أننا في قوى الأمن الداخلي

الأخيرة على مواقع ومناطق مواتية للرئيس بشار الأسد.

ولا يعرف ما إذا كان الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين روسيا وسوريا وقسد التي تقودها وحدات حماية الشعب، قد شمل رفع الحصار الذي فرضه النظام على مناطق وأحياء ذات غالبية كردية في محافظة حلب.

وكانت روسيا قد بذلت جهودا حثيثة على مدار الأيام الماضية لنزع



الحياة تعود إلى طبيعتها في الحسكة